هذه الصفحة تقدم اضاءة للقارىء العراقي من الصحافة العالمية ولاتعبر المقالات الواردة فيها بالضرورة عن رأي ( )

طبق الاصل

مؤيد نعمة

شمس العراق تضيء برغم الغيوم السود

بقلم : كاثي يونغ
ترجمة :المدى

أفضى الى إخفاق تام .
ولكن ماذا لو تبين على المدى البعيد أن المتشائمين كانوا مخطئين ؟ من بين زحمة الأخبار المزعجة تومض حزمة أخبار سارة ، ففي يوم ٢٥ تشرين الأول الماضي أعلنت نتائج الاستفتاء على الدستور العراقي بموافقة نسبة ٧٨٪ من العراقيين مقابل ٢١٪ رغم أن ثلاث محافظات صوتت ضده (لم تصل النسبة في واحدة منها الى الثلثين) وأكد مراقبو الأمم المتحدة أن النتيجة ليس فيها أي تلاعب خطر .
لأول مرة في التأريخ يتبنى بلد عربي دستورا ديموقراطيا عن طريق الاستفتاء . توجه العراقيون برغم التهديدات الإرهابية الى مراكز التصويت رجالا ونساء بحشود هائلة بلغت نسبة ٦٣٪ من الذين يحق لهم التصويت ، وستجري في كانون القادم انتخابات برلمانية. ربما لن تكون هذه الديموقراطية كما نعرفها لأن مسودة الدستور وضعت الإسلام كدين رسمي للدولة (ولكنها في الوقت نفسه تحرم التمييز على أساس العرق أو الدين) كما أن الناس ينزعون الى التصويت كما يريد منهم رجال الدين. لكن هذه الخطوة هي بالتأكيد خطوة ايجابية في بلد حكمته لزمن طويل دكتاتورية دموية.
هنالك وجهة نظر. يكتب المؤرخ العسكري فريدريك كاغان في الويكلي ستاندرد قائلا إن الحل الديموقراطي في العراق ممكن فقط بعد توصل الطائفة السنية الى قناعة أنها لن تستطيع الوصول الى أهدافها باستخدام العنف . يلاحظ كاغان أن السنة العرب الذين يشكلون حوالي ٢٠٪ من السكان قد تمتعوا زمنا طويلا بالهيمنة على السلطة وبالنسبة الى النخب السنية فأن حصولهم على أقل من السلطة والحظوة سيبدو صفقة خاسرة، وتشاطره نفس الرؤية المجلة الليبرالية (ذي نيو ريببليك).
يوجد طبعا الكثير من السنة العرب يهمهم مستقبل أفضل لهذا البلد ويعولون على العملية السياسية وستكون لانتخابات كانون نسب تمثيلية لمناطق العراق ضامنة بذلك للسنة العرب كتلة مقاعد في البرلمان حتى ولو كانت المشاركة في مناطقهم منخفضة .
أندرو سوليفان محرر (نيو ريببلك) السابق الذي أنتقد بقسوة تعامل إدارة بوش مع الحرب وموقفها المتغاضي إزاء انتهاكات حقوق الإنسان يكتب مع ذلك على موقعه في الانترنيت ((لو أن أحدا أخبرني قبل ثلاث سنوات أن العراق بحلول تشرين الأول سيكون له دستور عبر عملية ديموقراطية وسيكون له قريبا برلمان منتخب ديموقراطيا لأخذتني رعدة من عدم التصديق)). أضف الى ذلك ظهور قوى مؤيدة للديموقراطية في الشرق الأوسط كما في لبنان ومصر. لا نقول هذا للتقليل من شأن المشاكل. أن العنف يتواصل وأغلبية السكان لا يزالون يفتقرون الى طاقة كهربائية مستقرة وماء صاف، والبطالة متفشية، وقوات التحالف تواجه استياء واسعا. بالإضافة الى ما يزيد على ٢٠٠٠ جندي اميركي مات وعشرات الآلاف من العراقيين ولكن الناس لو بقوا تحت ظل نظام صدام حسين لما كان عدد ضحايا نزعته الإجرامية أقل، في حين أن العراقيين الآن لديهم أمل في مستقبل أفضل. لقد مات نحو ٥٠٠٠٠٠ جندي اميركي في الحرب العالمية الثانية ونحن اليوم نرى تلك الخسائر مأساوية ولكن مبررة مادام انتصارنا ضمن بقاء الحرية. هل سيقدر لنا أن نرى يوما يحكم فيه التأريخ حكما مماثلا؟ لا بد أن جميع الرجال والنساء ذوي الإرادة الطيبة سيأملون في أن يتحقق هذا .

عن النيويورك تايمز

كاثي يونغ محررة مساهمة في مجلة (ريزن) وتكتب بانتظام عمودا في (غلوب).

> غالبا ما نكون مهتمين بالعلامات والأرقام ، وقد كان موت ٢٠٠٠ جندي اميركي في العراق مناسبة لتأمل عميق في القضية . تأتي هذه الإشارة ذات الأهمية الاستثنائية الى الخسائر في الوقت الذي يترنح فيه الرئيس بوش بفعل ضربات سياسية عديدة. في آخر استطلاع للرأي وافقت نسبة ٤٠٪ من الاميركيين على طريقة تعامل بوش مع الحرب في العراق فيما أعتقد ٥٥٪ منهم أنه كان يجب عدم شن الحرب أصلا على صدام حسين .

هذه الصورة الكئيبة ليست مفاجئة إذا أخذنا بنظر الاعتبار أن المبرر الذي طرح أساسا لشن الحرب (أسلحة الدمار الشامل العراقية) قد

التضامن وقوة القانون مقابل الارهاب والحقد

بقلم : نيكولا ساركوزي - جارلس كلارك*
ترجمة : زينب محمد

ان الارهابيين الذين ضربوا نيويورك في (٢٠٠١) ومدريد في عام ٢٠٠٤ ولندن في حين هذا العام، كانت تدفعهم إلى ذلك الرغبة في التدمير ويقودهم الحقد، واعداؤنا يريدون القتل، ويسعون إلى تقويض وزعزعة اسس المجتمعات المتحضرة واضعاف الديمقراطيات. التهديد ثقيل وكبير لكن الديمقراطيات اقوى مما يعتقد الارهابيون، نحن اقوياء بتأريخنا الذي اعدنا لمواجهة الأسوأ، واقوياء ايضاً بتراثنا وتقاليدنا القانونية المتزنة التي تحفظ التوازن بين النظام العام والحريات، ومن خلال استخدام كل وسائل وادوات دولة القانون يمكننا محاربة الارهابيين بلا هوادة، حتى النصر. لان دولة القانون ليست وهماً، ومبادئ حكم القانون ثابتة غير ان القانون الذي يستخدمها قانون حيوي، وينبغي التطور ومسايرة العصر، ومن اجل تأمين افضل حماية لمواطنينا وللاشخاص الذين يقيمون سلمياً في دولنا، يجب ان تتغير القوانين وان تتطور في اطار احترام الحريات الاساسية ان مشروعي القانون المتعلقين بمحاربة الارهاب واللذين طرحناهما غير متماثلين بشكل كبير لان تشريعاتنا او قوانيننا التشريعية ليست كذلك، ولكننا حرصنا على تقريب معلوماتنا وممارساتنا من خلال السعي لاستنباط الدروس من التجربة المعاشة على ضفتي المانش.. وتتبادل دوائرنا العملياتية يومياً المعلومات المقيدة في مكافحة الارهاب، وهذا التعاون العملي يتضاعف ويزداد في اطار التفكير القانوني الذي كان مشروعي القانون احد ثماره. وفي هذا المعنى نود ان نذكر هنا الادوات القانونية الاساسية التي نريد ان تختص بها.
ان محاربة الارهاب هو اولاً الحرص على ان لا يتقدم الاعداء فوق اراضينا، فلا يمكن القبول بان يمجد الاجانب المتعصبون الارهاب فوق اراضينا او الدعوة إلى العنف! ان فرنسا التي تعرضت في الثمانينيات إلى محاولات مميتة قد خصت نفسها بوسائل قانونية ولوجستية في ابعاء الذين يوصون بالحقد إلى دولهم الام وحظر المجموعات المتمردة فوق اراضينا وتتمنى المملكة المتحدة هي ايضا ان تكون قادرة على البدء بمثل عمليات الابعاد هذه، والسيطرة الافضل على المنشورات التي تنشرها المجموعات المتطرفة ومنع المجموعات التي تحرض على الارهاب، كما ان علينا ان نجعل نظامنا القضائي يتفق والوقائع التكنولوجية في عصرنا، وبهذا الصدد، المملكة المتحدة قدوة للآخرين فتحديد الارهابيين الذين فجروا ميترو لندن في تموز الماضي جاء نتيجة الاستثمار السريع والفعال لاشرطة التسجيل ومراقبة الكاميرات الفيديوية.
وتتمنى فرنسا اليوم ان تستوحي النموذج البريطاني وان تطور على طريقتها الخاصة انظمة اكثر عدداً واكثر اداءً، وان تسجل صوراً يمكن ان تحصل عليها الشرطة المؤهلة تأهيلاً خاصاً وينطبق الشيء ذاته على المراقبة الاوتوماتيكية للعربات، مما يسمح بتصوير لوائح التسجيل من اجل المعرفة الافضل بتنقلات الناشطين، ويبدو لنا مهماً، عدا ذلك، امتلاك الوسائل لجمع بعض المعلومات ذات الصفة الشخصية والتي تحتفظ بها شركات الخطوط الجوية كما ينص على ذلك توجيه اوربي تم تبنيه في عام ٢٠٠٤: اذ ان تحليل هذه المعطيات سوق يسمح بشكل افضل معرفة الافراد الذي يذهبون للتدريب على الجهاد في بعض الدول الاجنبية المعروفة بايوائها معسكرات التدريب، ان الارهابيين يتغيرون ويتحولون ويتحركون كثيراً، ونحن نعرف ذلك، ويجب ان تتوافق قوانيننا مع هذه الحقيقة من خلال السماح لرجال الشرطة المتخصصين بمكافحة الارهابيين باستغلال الآثار المعلوماتية التي يتركها الارهابيون، وكذلك فاننا نعتقد بضرورة وضع اجراءات تخص قانون الجنسية، وليس المقصود هنا الاهتمام باي شك تجاه المواطنين الذين اصبحوا بريطانيين وفرنسيين حديثاً والذين يمكن ان يقعوا في الغد ضحية للاعمال الارهابية مثل مواطني البلد الاصليين بل المقصود وبكل وضوح، افشال استيطان هؤلاء ولهذا السبب فان مشروع القانون الفرنسي غير نظام اسقاط الجنسية: فعندما يرتكب شخص اكتسب الجنسية الفرنسية عملاً ارهابياً فان الجنسية الفرنسية يجب ان تسقط عنه، قبل ان يبعد عن الاراضي الوطنية ما امكن.
كما تقوم مسؤوليتنا على تعزيز فعالية اجراءات مراقبة المشتبه بهم في الاعداد لعمل ارهابي او المرتكبين له، وبهذا الصدد فان انظمتنا القضائية تختلف غير ان تغيرها يمضي في الاطار ذاته، فالمملكة المتحدة تتمنى ان تمنح دوائر الشرطة امكانية اعتقال المشتبه به لمدة اقصاها ثلاثة أشهر، بدلاً من (١٤) يوماً حالياً، وفي فرنسا، يوشك القضاء على تمديد مدة المراقبة بخصوص الارهاب من اربعة إلى ستة ايام، مع عدم تغيير نظام الاعتقال المؤقت.
وتنطبق متطلبات هذه السيطرة التقنية على الاتصالات الالكترونية بشكل خاص، فالارهابيون هم اساتذة في فن استخدام الانترنيت والهاتف المحمول، ويجب التمكن من نقل بعض المعلومات التقنية في الاتصالات بشكل اسرع مما هي اليوم إلى الدوائر المتخصصة ويجب ان يتناسب قمع الارهاب مع واقع التهديد وتنظيم الشبكات، ولهذا السبب فان المملكة المتحدة تعاقب من يشارك في معسكرات التدريب الارهابية بالسجن لمدة عشرة اعوام، وينص مشروع القانون الفرنسي من جانبه على الردع الشديد وقمع أي تجمع او رابطة للاشرار الارهابيين عندما يكون هدفه الاعداد لجرائم بحق الاشخاص، ويعاقب القانون الذين يعدون لهذه الجرائم بالسجن الانفرادي لمدة عشرين عاماً (وليس فقط عشرة اعوام) بينما يعاقب قادة هذه العمليات بالسجن لمدة ثلاثين عاماً (وليس عشرين عاماً فقط) ويجب في الوقت ذاته ضرب (رؤوس / الشبكات / والايادي الصغيرة /. ان تحديث وسائلنا القانونية في مكافحة الارهاب ينبغي ايضاً ان يتضمن بعداً اوربياً، وينطبق ذلك بشكل خاص على الاجهزة السمعية - البصرية فقد اصبحت بعض قنوات التلفزيون عبر الاقمار الصناعية الناقل المفضل لرسائل الحقد، وقد اقترحت فرنسا تغيير اتجاه (تلفزيونات بلا حدود) من اجل ادخال اجراء يتعلق بمحاربة الدعاية الارهابية وهكذا ومن خلال جعل ادواتنا القانونية تنسجم وطبيعة وحجم التهديد الحالي، فاننا سوف نعمل على تحسين قدراتنا على العمل، وبالتالي سوف تعزز الديمقراطية.
*نيكولاساركوزي: وزير الداخلية الفرنسي..
شارلس كلارك: وزير الداخلية البريطاني

تفجيرات عمان وعزلة منظمة القاعدة

ترجمة مفيد الصافي

> إذا كان الإرهابيون الذين ضربوا الفنادق الثلاث في العاصمة الأردنية يوم الأربعاء ، كانوا ينوون قتل أشخاص أميركيين واسرائيلين ونخبة من العراقيين كما تدعي بياناتهم المزعومة ، فإنهم قد فشلوا حقا في ذلك.

لأنه من بين ما يقرب من تسعة وخمسين شخصا الذين قتلوهم ،كان هناك ثلاثة وثلاثون أردنيا بعضهم كان يشارك في حفلة عرس،موظفان مهمان في الأجهزة الأمنية الفلسطينية ،بحرينيان،صينيان،سعودي واحد،واندونوسي واحد،كما قتل هناك أميركيان وجرح بعضهم. فبدلا من ان يقتل الانتحاريون (اليهود والصليبيين) فأنهم أثاروا غضب الأردنيين وبضمنهم أولئك الذين يعتبرون أنفسهم اعداءا لإسرائيل والولايات المتحدة،. اذ خرج المئات من الأردنيين ليلة البارحة في مظاهرات نظمتها اتحادات مهنية ، خارج احد الفنادق، وكان الجميع يشجبون أبا مصعب ألزرقاوي الأردني رئيس منظمة القاعدة في العراق. وكما يحدث في العراق فان القتل العشوائي الذي يقوم به الإرهابيون ضد المدنيين العرب يجعلهم بعيدين أكثر عن المجتمع الذي يحاولون الحصول على مباركته،ويحطم أي وهم بان حربهم التي يخوضونها هي نوع من (المقاومة)ضد (الاحتلال الأجنبي).ومرة أخرى كان على منظمة الزرقاوي ان تخسر النزر اليسير الذي تملكه.
ان الدعم الذي تحصل عليه منظمة القاعدة بممارستها العنف والتطرف الاسلامي يتراجع في المنطقة ، بمواصلتها سفك دماء العراقيين- سجلت حالتا تفجير انتحاري قبل أيام - لقد تجنبت منظمتان كان لهما السبق في ميدان العمليات الانتحارية وهما حزب الله في لبنان ومنظمة حماس في الأراضي الفلسطينية ولو بشكل مؤقت العنف مكرستين جهودهما في المشاركة في العملية الديمقراطية.كما ان فرع القاعدة في السعودية لا يحصل الا على دعم متضائل بعد ان قتل اغلب قادته او تم إلقاء القبض عليهم.ويشهد لبنان هذا العام ثورة جماهيرية ديمقراطية ،كما ان في مصر بوادر حركة ديمقراطية متجذرة أيضا.ولكن تبقى الحكومة التي تعاني العزلة الأشد في المنطقة ، ليس المملكة الهاشمية بل دكتاتورية البعث في سورية والتي ما تزال حليفا استراتيجيا لشبكة ألزرقاوي والتمرد في العراق. لايمكن وضع اللوم في استهداف الأردن على ما يحدث في العراق.فالشبكة الارهابية نفسها كانت تحاول ان تضرب احدا هذه الفنادق منذ عام ,١٩٩٩لقد منح العراق العرب مظهرا حيا فظيعا لوجه منظمة القاعدة الحقيقي في المنطقة. ان تفجير الجوامع وقطع رؤوس المسلمين ، ودكتاتورية على شكل نظام طلبان في مناطق ما تزال تحت السيطرة .ان العرب اليوم ، يشاهدون شريط فلم تحول فيه عرس الى مذبحة، من دون ان يروا ان هناك أهدافا أميركية على مرأى البصر.ولا عجب ان اديولوجية أيمن الظواهري جعلته يبعث برسالة توبيخ الى مناصريه في العراق . ولا عجب ان العرب الذين يتظاهرون في شوارع مدنهم هذه الأيام يقومون بذلك من اجل الديمقراطية وضد مجرمي القاعدة.

عن:الواشنطن بوست